سلسلة كتب المستقبل

"ليبتاكو-غورما"

الانقلابات العسكرية وإعادة التّشكُّل الجيوسياسي في الساحل الإفريقي

تقديم: د. حمدي عبدالرحمن حسن

تحرير: أحمد عليبه

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

"ليبتاكو - غورما"

الانقلابات العسكرية وإعادة التَّشكُّل الجيوسياسي في الساحل الإفريقي

تقديم

د. حمدي عبدالرحمن حسن

تحرير

أحمد عليبه

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

بطاقة فهرسة:

عليبه، أحمد (محرر)

"ليبتاكو-غورما": الانقلابات العسكرية وإعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الإفريقي/ تحرير أحمد عليبه؛ تأليف أحمد أمل... [وأخ].- ط 1.- أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024.

296 ص؛ 24 سم.- (سلسلة كتب المستقبل)

ردمك (النسخة المطبوعة) 978-9948-772-99-6

ردمك (النسخة الإلكترونية) 978-9948-771-14-2

1. الساحل الإفريقي
2. الساحل الإفريقي - الانقلابات العسكرية
3. الاستقرار السياسي - الساحل الإفريقي
4. التهديدات الأمنية - الساحل الإفريقي
5. الدور الفرنسي
6. روسيا
7. الصين
8. الولايات المتحدة الأمريكية

أ. أمل، أحمد (مؤلف مشارك)

ب. عليبه، أحمد (محرر)

ج. العنوان

د. السلسلة

الإخراج الفني: عبدالله خميس

التدقيق اللغوي: محمذن الغوث

© جميع الحقوق محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - أبو ظبي - 2023

www.futureuae.com

عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

للاتصال والمعلومات:

برج سكاي تاور، جزيرة الريم، الطابق (31)
ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4513 444 02 971+
فاكس: 4732 444 02 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

المستشار الأكاديمي
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير
عبداللطيف حجازي

نائب رئيس التحرير
آية يحيى

باحثو المركز
علي صلاح
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
محمد محمود السيد
محمد العربي
شريف هريدي
محمود قاسم

الإخراج الفني
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

الفهرس

تقديم:
الانقلابات العسكرية والمعضلات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي
أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن ____ **07**

الفصل الأول:
انقلابات الساحل الإفريقي.. مقاربات تفسيرية متكاملة
د. أحمد أمل ____ **27**

الفصل الثاني:
معضلات الانتقال.. التعثر السياسي وظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي
د. رانيا حسين خفاجة ____ **63**

الفصل الثالث:
الأبعاد العسكرية.. التحالفات البديلة وتعقيدات بيئة الأمن في الساحل الإفريقي
أحمد عليبه ____ **83**

الفصل الرابع:
الجماعات الجهادية.. النظم العسكرية الجديدة وتحديات الإرهاب العابر للحدود في الساحل الإفريقي
د. محمد بوشيخي ____ **115**

الفصل الخامس:
الاقتصاد والموارد: اتجاهات التنافس الدولي على الساحل الإفريقي في ضوء الانقلابات العسكرية
د. سمر الباجوري ____ **153**

الفصل السادس:
مأزق باريس.. ملامح وأسباب تراجع الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

175

د. توفيق أكليمندوس

الفصل السابع:
انخراط موسكو.. أدوات روسيا لموازنة نفوذ القوى الكبرى في الساحل الإفريقي

207

نسرين الصباحي

الفصل الثامن:
رهانات واشنطن.. تحولات الموقف الأمريكي من الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي

231

د. سامي السيد أحمد

الفصل التاسع:
تمدّد بكين.. مصالح وتحديات السياسة الصينية في وسط وغرب إفريقيا

259

د. محمد فايز فرحات

تقديم:

الانقلابات العسكرية والمعضلات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي

د. حمدي عبدالرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

تحظى منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها مركباً أمنياً بالغ التعقيد باهتمام خاص عند دراسة قضايا الأمن الإقليمي، التي تؤثر تهديداتها سلباً في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا منذ عقود من الزمن. وتشمل المنطقة حزام السافانا الاستوائي الشاسع في إفريقيا، والذي يمتد من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق. على أن مكمن الخطورة يتمثل في أن الساحل بات محور مجموعتين متشابكتين من الصراعات، تتركز الأولى في مثلث ليبتاكو- غورما والثانية في حوض بحيرة تشاد؛ حيث تتميز هذه الصراعات بالعنف السياسي والتهديدات للأمن الإقليمي، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد.

من الناحية التاريخية مارست منطقة الساحل دوراً فريداً في حياة القارة الإفريقية لفترة طويلة. لقد كانت الجسر القاري الذي يربط مساحات واسعة من وسط إفريقيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

ومنذ العصور القديمة، تنقلت القوافل التجارية والقبائل البدوية، عبر منطقة الساحل من الشمال إلى الجنوب وبالعكس. ومع أن المنطقة كانت دائماً تمثل حدوداً بين الثقافات وأساليب الحياة المتنوعة، التي قد تتعارض في بعض الأحيان، فإنها في المقابل مصدر ثراء للثقافات المختلفة. بيد أنه في الوقت الحاضر، أصبحت منطقة الساحل، من بين أكثر المناطق غير المستقرة ليس فقط في إفريقيا، لكن أيضاً على الصعيد العالمي. وربما يمكن مقارنتها بمنطقة القرن الإفريقي من حيث أوضاع هشاشة الدولة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي والأمني. تندلع فيها صراعات مسلحة بين الحين والآخر، وتتصاعد النزاعات الإقليمية القديمة، وتزداد الأنشطة الإرهابية. كما أن بعض

الدول في المنطقة تُظهر عجزاً واضحاً عن الحكم بفاعلية، وقد تُصنف دولاً "فاشلة". أضف إلى ذلك فإن الروح القبلية المتجذرة في المنطقة تُعيق بناء هوية وطنية متماسكة، ما يسهم في زيادة الاضطرابات الداخلية. وقد أضفى التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا بعداً آخر لتعقيدات المركب الأمني وتداعياته في المنطقة.

ويسعى هذا الكتاب عبر التاريخ المتعدد الأوجه لمنطقة الساحل الإفريقي، ومن خلال التركيز بشكل خاص على ظاهرة الانقلابات العسكرية، وقضايا الاقتصاد السياسي، والتداعيات الدولية لهذه الأحداث الفارقة إلى استكشاف المشهد الجيواستراتيجي الإفريقي المتحول. وفيما يتعلق ببلدان الساحل، من المهم ملاحظة العوامل التالية:

1- تقع هذه البلدان على مقربة نسبية من أوروبا وهو ما يجعلها تدخل في صميم سياستها الأمنية. إن القرب الجغرافي في هذه الحالة يحدد مسبقاً ترابط المصالح الجيوسياسية للجهات الفاعلة الدولية، مما يؤكد منطق الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للتهديدات.

2- تنطلق من منطقة الساحل تدفقات الهجرة غير الشرعية أو التي تمر عبرها.

3- تعتبر دول الساحل مصدراً محتملاً وبؤرة ساخنة للإرهاب الدولي، ولاسيما بعد الضربات المؤلمة التي تلقتها "القاعدة" و"داعش" في الشرق الأوسط.

4- كما تتزايد مشاركة القوى الفاعلة الخارجية بغض النظر عن السياسات الأمنية التي تنتهجها دول المنطقة أو مدى تعرض هذه الدول للتحديات والتهديدات.

وربما يعزى التنافس الدولي في المنطقة إلى أنها تتمتع بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة وتمتلك واحدة من أكبر طبقات المياه الجوفية في القارة. ومن المحتمل أن تكون من أغنى المناطق في العالم من حيث وفرة

الموارد البشرية والثقافية والطبيعية. ومن جهة أخرى يعكس تلك الأهمية تأسيس خلية الاستشارة والتنسيق الإقليمية للاتحاد الأوروبي، وتضمين ولايتها الإقليمية بشأن الأمن والدفاع، والتعاون في مجال أمن الحدود في بلدان الساحل من أجل دحر التهديدات الأمنية في المنطقة.

ويمكن في هذا السياق طرح عدد من القضايا المحورية من أجل فهم المشهد الجيواستراتيجي المتغير الذي عبرت عنه الظاهرة الانقلابية في الساحل وغرب إفريقيا: القضية الأولى تتعلق بإشكالية "تسييس" الجيش و"عسكرة" السياسة في إفريقيا. بالقطع فإن طبيعة النشأة الأولى للجيوش الإفريقية زمن الاستعمار جعلت من مسألة تسييسها إرثاً يصعب التخلص منه في معادلة العلاقات المدنية العسكرية، وهو الأمر الذي جعل السيطرة المدنية على الجيش أمراً مستحيلاً، ولاسيما في ظل ضعف السلطة المدنية التي اتخذت عادة طابعاً اوتوقراطياً. ولذلك كثيراً ما تعزى التدخلات العسكرية في إفريقيا إلى وجود مؤسسات سياسية ضعيفة وثقافة سياسية غير ناضجة. عندما يكون هناك نقص واضح في البنية السياسية المؤسسية، فإن ذلك يؤدي إلى فراغ، أي تصبح السلطة تنتظر من يسيطر عليها. ولعل ذلك يمهد الطريق لعدم الاستقرار السياسي. ومثل هذه البيئات غير المستقرة، والتي تتسم بانعدام الثقة في المؤسسات المدنية، تجعل التدخل العسكري يبدو حلاً جذاباً لاستعادة المكانة والنظام العام.

في كتابه الصادر عام 2023، ينظر مايكل نوانكبا (Michael Nwankpa) بعين ثاقبة إلى تقاليد الجمهورية الرابعة في نيجيريا، وهي أطول فترة من الحكم الديمقراطي منذ حصولها على الاستقلال. ويؤكد الكتاب أنه على الرغم من مرور نحو عقدين من الديمقراطية الدستورية وثلاثة تحولات ديمقراطية ناجحة، فإن نيجيريا لا تزال متأثرة بشكل كبير بميراث العسكرة. وقد أدى الوجود العسكري الواسع النطاق إلى تحويل الموارد من البرامج الاجتماعية إلى قطاع الأمن، وهو ما يعني قيام دولة أمنية وطنية حيث تطغى القوة والعنف في كثير من الأحيان على تقاليد الحوار والتفاوض. وبالمثل، شهدت تشاد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الشخصي في عهد الرئيس الراحل إدريس ديبي، الذي بدأ زعيماً للمتمردين المسلحين وأنشأ نظاماً عسكرياً بحكم الأمر

الواقع، وإن كان يشتمل على عناصر من الديمقراطية الانتخابية. ومع ذلك واجهت هذه الدولة الحبيسة التي تقع في قلب الساحل عدم استقرار سياسي دائم وتخلف اقتصادي واعتماد على الدعم الغربي حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما سهلت زيادة عائدات النفط الإصلاحات العسكرية. لقد أصبح الجيش التشادي قوة إقليمية مهمة، خاصة في مواجهة جماعة "بوكو حرام".

ترتبط القضية الثانية بعودة الظاهرة الانقلابية مرة أخرى في حزام الساحل وغرب إفريقيا، وهو الأمر الذي يدعو إلى طرح مقاربات جديدة تساعد على الفهم والتحليل. خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2020، بلغ متوسط عدد الانقلابات في القارة أقل من انقلاب واحد كل عام. لكن منذ ذلك الحين، أفسح الاستقرار النسبي المجال أمام ما يبدو وكأنه عودة حادة لفخ الانقلابات في إفريقيا. لقد كانت هناك خلال الفترة من يناير 2020 وحتى الأول من سبتمبر 2023 عشرات من المحاولات الانقلابية في القارة. وقد أدت ثمانية منها إلى تغيير غير دستوري في الحكومة على أيدي ضباط عسكريين. ولعل هذا التحول هو ما أثار القلق بين المنظمات القارية والإقليمية. كما دفع في نفس الوقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ايكواس" إلى عقد قمة طارئة في أكرا، غانا، في فبراير 2022 لمناقشة هذه القضية. يمكن القول إن هناك ستة عوامل رئيسية تؤدي إلى عودة التدخل العسكري في السياسة الإفريقية في الآونة الأخيرة، الثلاثة الأولى منها جديدة بينما العوامل الثلاثة الأخيرة مستمرة منذ تحقيق الاستقلال:

1- تمديد الولاية الرئاسية لفترة ثالثة أو مدد متتالية وإساءة استخدام الديمقراطية الانتخابية. (انقلابات مالي وغينيا والغابون): وفي حين أن عقلية الاعتصام في السلطة لدى بعض الرؤساء الأفارقة جعلتهم يغيرون الدستور ويتلاعبون بالعمليات الانتخابية من أجل تمديد فترة بقائهم في مناصبهم، فقد عارض المحكومون مثل هذه المحاولات وردوا من خلال التظاهرات وأعمال الشغب التي تحولت في بعض الأحيان إلى أعمال عنف، وبالتالي، تؤدي إلى أزمات وعدم استقرار اجتماعي شجعت الجيش على التدخل والاستيلاء على السلطة. ولا عجب إذن أن تعكس عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات

في إفريقيا مشكلة أعمق بكثير، وأن ما هو مشترك بين الانقلابات العسكرية الأخيرة هو مسألة تزوير الانتخابات، إضافة إلى الحكم السيئ، الذي عادة ما يستشهد به قادة الانقلاب ذريعةً لتدخلهم.

2- صعود الإرهاب والسعي إلى تحقيق الأمن القومي: (انقلابات مالي وبوركينا فاسو). لقد دفع ذلك إلى البحث عن قيادة سياسية قوية لديها الإرادة والقدرة على التعامل بشكل حاسم مع الإرهابيين واحتواء أعمالهم الإرهابية. وفي هذا السياق، تدخل الجيش في السياسات، مدعياً احتكار هذه الإرادة والقدرة، في حين اتهم الحكومة المدنية بالافتقار إلى القدرة والشجاعة اللازمة لشن حرب ناجحة. لقد أصبحت البلدان الإفريقية مركزاً للجريمة المنظمة لأن الحدود التي يسهل اختراقها توفر منطقة عبور يصعب السيطرة عليها. وتشتهر منطقة الساحل على وجه الخصوص بالاتجار غير المشروع بمجموعة واسعة من السلع، من الأسلحة إلى الموارد الطبيعية مثل النفط الخام أو الذهب أو الماس، والتي تمول الإرهاب المحلي والعابر للحدود الوطنية. ومن الناحية الهيكلية، فإن ضعف الإدارة، والفساد المستشري، والحدود التي يسهل اختراقها، والهشاشة المؤسسية، والفقر، والنمو السكاني السريع، والهجرة الجماعية، وتغير المناخ، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم المشكلة وتشكل أرضاً خصبة للاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. إن طرق الاتجار والتهريب، وشبكات التجارة غير المشروعة، والاقتصادات الحدودية، والصناعات الاستخراجية غير المرخصة ولكن المربحة، تعد قنوات مهمة لتمويل التمرد العنيف.

3- عدم وجود رادع ضد الانقلابات العسكرية في إفريقيا نتيجة تعطيل المواثيق الإفريقية وانشغال العالم بالحرب الأوكرانية: إن ثقافة عدم وجود عواقب للانقلابات العسكرية في إفريقيا، والتي تكون حافزاً لبعض الرجال العسكريين الذين يرغبون في اكتساب أهمية سياسية أو شهرة، لأنهم يعرفون جيداً أنه إذا فشلت أفعالهم فلن يتلقوا سوى القليل من العقوبة أو لا يتلقون أي عقوبة على الإطلاق. ولكن إذا نفذوا انقلاباً ناجحاً، فسوف يحصلون على فوائد ضخمة، مثل السلطة والمكانة السياسية. إن يقين العقاب يبعث برسالة قوية إلى مدبري الانقلاب المحتملين. وعلى الرغم من أن العقوبات ليست فعالة دائماً، فإنها قادرة على ردع الانقلابات عندما تفوق كلفة شن التمرد

الفوائد المحتملة. ويمكن أن تكون العقوبات مؤثرة بشكل خاص عندما تستهدف الأنظمة العاجزة التي تصارع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتي غالباً ما تكون أرضاً خصبة للانقلابات. كما يمكن للعقوبات الدولية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، وحظر الأسلحة، وتجميد الأصول، أن تكون رادعاً. على سبيل المثال، أدى التهديد بفرض عقوبات اقتصادية والتدخل العسكري إلى تنازل قادة الانقلاب سريعاً عن السلطة في ساوتومي وبرينسيبي في عام 2003.

4- استمرار ضعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية: لقد تدخل الجيش في السياسة في بعض الحالات بهدف معالجة الوضع الاقتصادي المتأزم من خلال القضاء على الفساد، الذي يعتقد بأنه السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي والفقر المدقع في إفريقيا. ولسوء الحظ، لكن ليس من المستغرب، أن هذه التدخلات العسكرية أدت إلى تفاقم الظروف الاقتصادية في القارة. وعلى أية حال يكشف الاتجاه الحالي للانقلابات العسكرية في إفريقيا عن روابط كبيرة بين الحكومات التسلطية التي استأثرت بزمام السلطة طويلاً وبين الصعوبات الاقتصادية الطويلة الأمد. وعادة ما تكون الانقلابات مدفوعة بنقص المنافع العامة والصعوبات الاقتصادية. على سبيل المثال، اندلعت الثورة الشعبية الناجحة في السودان في عام 2019 بسبب اتساع نطاق الغضب والاستياء الشعبي من حكومة الرئيس عمر البشير التي استمرت 30 عاماً، والتي اتسمت بتزايد تكاليف المعيشة والمشاكل الاقتصادية. هذه الانقلابات والثورات ليست مجرد نتائج للمغامرة المسلحة؛ بل إنها تشير إلى اتجاه جديد لإعادة التفاوض الديمقراطي حيث يعارض المواطنون العاديون بشدة أنظمة الحكم التي تفشل في توفير فوائد اجتماعية واقتصادية لشعوبها. لقد لاحظ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، في عام 2014، أن التغيير غير الدستوري للحكومة ينبع من "أوجه القصور في الحكم والجشع والأنانية وسوء إدارة التنوع وعدم اغتنام الفرص والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستعداد لقبول الهزيمة الانتخابية والتلاعب بالدساتير ومراجعتها بوسائل غير دستورية لخدمة المصالح الضيقة والفساد، كل ذلك أسهم بشكل رئيسي في التغييرات غير الدستورية للحكومات والانتفاضات الشعبية".

5- ضعف البنية التحتية للجيش: إن إصلاح قطاع الأمن هو أحد العناصر الغائبة في الأجندة الوطنية وغالباً ما يتم تجاهله في كثير من الأحيان. ففي أعقاب برامج التحول الديمقراطي في التسعينات، كان من المعتقد أنه ستتم إعادة هيكلة الجيش ليتوافق مع المعايير الديمقراطية المتعارف عليها. ومع ذلك، لم يتم بذل الكثير من الجهد لإصلاح المؤسسة العسكرية وتمكينها من العمل بفاعلية في ظل نظام ديمقراطي. في بعض الحالات، احتفظت السلطات المدنية عمداً بتنظيم عسكري قوي موروث عن الأنظمة العسكرية السابقة، للحفاظ على السيطرة الكاملة على الفضاء السياسي العام. وقد أدت قضايا مثل الهيمنة العرقية والتمثيل غير الكافي للمجموعات العرقية المتنافسة داخل الجيش إلى زيادة الاستياء داخل المؤسسة وخارجها. كما أسهم فشل الإصلاحات وضعف موارد الجيش في عودة الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا. ولتأكيد هذه النقطة، لاحظ بعض الدارسين أن المجتمعات التي تعاني حرباً أهلية، بحكم تعريفها، لا تملك سيطرة موحدة على الجيش.

6- العوامل الخارجية: من المرجح أن تسهم العوامل الخارجية والتأثيرات الناجمة عن التنافس الجيوسياسي في زيادة احتمالية وقوع الانقلابات. لقد كان واضحاً في العقود الأربعة الأولى بعد الاستقلال أن إفريقيا شهدت انقلابات على خلفية سياسات الحرب الباردة حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتنافسان على مناطق النفوذ في القارة. ومن المعروف الآن على نطاق واسع أن بريطانيا ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عام 1966 في تمويل وتخطيط وتوجيه عملية الإطاحة بكوامي نكروما لأنهم رأوا فيه أكبر تهديد لمصالحهم. إضافة إلى ذلك، فقد تورطت القوى الاستعمارية السابقة في العديد من عمليات القتل والاغتيال السياسي في إفريقيا. على سبيل المثال، اتُهمت فرنسا بالتورط في قتل ما لا يقل عن 22 زعيماً إفريقياً منذ عام 1963، بما في ذلك توماس سانكارا رئيس بوركينا فاسو.

إن عودة الظاهرة الانقلابية مؤخراً في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، مثلها في ذلك كمثل الانقلابات التي شهدتها فترة ما بعد الاستقلال، تحمل بصمات التأثير الخارجي. لقد ورد ذكر روسيا في انقلابات مالي عامي 2020 و2021، وكذلك الانقلابات التي وقعت في بوركينا فاسو والنيجر. ومن المعلوم أن

بصمات مجموعة "فاغنر"، وهي شركة أمنية خاصة مملوكة لروسيا، واضحة للغاية في دول غرب إفريقيا التي مزقتها الصراعات. كما دعمت باريس الانقلاب العسكري الذي قام به محمد ديبي بعد مقتل والده في تشاد.

لقد فشلت عملية "برخان" وغيرها من العمليات العسكرية الفرنسية في دول مثل مالي، لذلك قرر الرئيس إيمانويل ماكرون سحب جميع القوات من مالي والنيجر. وعلى نحو مماثل، انضمت الصين إلى روسيا في منع فرنسا، المدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من حمل مجلس الأمن على تأييد قرار فرض قيود اقتصادية وحدودية على مالي. وعليه فقد أدى سعي القوى الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتحقيق النفوذ والمنفعة الجيوسياسية في إفريقيا إلى المساهمة في عودة الانقلابات إلى القارة. وعادة ما يتم التسامح مع السياسات التي تنحرف عن المسار الديمقراطي بما في ذلك الإطاحة بالحكومات المدنية المنتخبة طالما أن ذلك لا يضر المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية الفاعلة.

أما القضية الثالثة والأخيرة فإنها تطرح تراجع النفوذ الفرنسي والغربي عموماً في إفريقيا، وهو ما أفصحت عنه الشعبوية الانقلابية الجديدة، ولاسيما في حالتي مالي وبوركينا فاسو التي ترتبط بتراث توماس سانكارا ورؤاه التحررية. فهل يمكن والحالة هذه أن نتحدث عن عالم ما بعد غربي في إفريقيا؟

إن النظم العسكرية الجديدة في الساحل وغرب إفريقيا تمثل تحولاً فارقاً في النموذج السائد للسياسة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ولعل الملمح الواضح هنا هو خسارة فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، لنفوذها في المنطقة، وربما يُعد انسحاب فرنسا من مالي مساوياً لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وبالتالي يعد فشلاً ذريعاً وتعبيراً عن موت رابطة "الفرانس أفريك". يرتبط بذلك أن ثمة رغبة من قبل المجالس العسكرية الجديدة الحاكمة وشرائح عريضة من مجتمعاتها في تطوير العلاقات مع روسيا بدلاً من الدول الغربية. وعلى الرغم من انتهاء فترة إنهاء الاستعمار، فإن الصورة الاجتماعية والاقتصادية الحالية في بعض البلدان الإفريقية تشبه إلى حد كبير العلاقات التي كانت سائدة في الفترة الاستعمارية. بمعنى آخر، نحن نشهد حالياً فترة استعمارية جديدة، وفوق كل شيء، فإن حكام ونخب

بعض الدول الإفريقية تربطهم علاقات وثيقة مع الدول الاستعمارية السابقة مثل فرنسا ويعرفون كيفية الاستفادة من ذلك. ولذلك فإن جزءاً من الدخل والفوائد التي يتم الحصول عليها نتيجة الاتفاقيات الثنائية والتعاون يبقى في فرنسا، بينما يذهب الجزء الآخر إلى أيدي النخبة ولا يتم توزيعه في المجتمع.

إحقاقاً للحق فإن الشعور المعادي للغرب ليس قاصراً على إفريقيا وحدها وانما يشمل "الجنوب العالمي" بأكمله. ولعل ذلك لم ينبع من فراغ. فمن ناحية، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991، سادت رؤيتان متعارضتان في نظرتيهما للعالم: الأولى، عبر عنها كتاب فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama "نهاية التاريخ"، التي رأت عالماً ليبرالياً خالياً من الأيديولوجيات؛ أما الأخرى، فقد عبر عنها كتاب صمويل هنتنغتون Samuel P. Huntington "صراع الحضارات"، فقد توقع على العكس من ذلك حدوث مواجهة حضارية على أسس دينية، وهو الأمر الذي يحمل في طياته رفض الآخر. ومن ناحية أخرى، ارتكب الغرب المنتصر على الشيوعية بنزعته المركزية بعض الأخطاء في التقييم: فقد تصورت الدوائر الفكرية والسياسية أن الانتشار الواسع لاقتصاد السوق سيكون كافياً لقيادة المجتمع الدولي بشكل تلقائي نحو الديمقراطية الليبرالية؛ إضافة الى الاعتقاد بأن المفهوم العالمي لحقوق الإنسان – وفقاً للتصور الغربي - أضحى توافقياً، وبالتالي فهو يصلح للتعميم المشروع.

ومع ذلك، فقد سمحت قوى العولمة للصين بأن تصبح قوة صاعدة تتحدى الهيمنة الغربية بشكل متزايد. ومن خلال تحدي احتكار الغرب للسلطة، عرضت الصين على البلدان النامية- وبالتالي إفريقيا- بديلاً آخر للنهوض يثبت فاعلية الدولة التنموية في سياق غير غربي. وفي مواجهة اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، ونفاد صبر الشباب المتعلم، وفي ظل أزمة الإنجاز والحوكمة، وجدت النخب الحاكمة في المشاعر المعادية للغرب وسيلة سهلة للتطور، فضلاً عن طريق بديل نحو التحرر الوطني. ويلاحظ أن المشاعر المعادية لفرنسا، ولاسيما في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، تختلف كثيراً حسب المنطقة، حيث تتفاقم في منطقة الساحل، وتبدو معتدلة في مدغشقر، كما تتركز على الجانب الاقتصادي في السنغال، بينما تصبح أكثر توجهاً نحو السياسة في ساحل العاج أو الكاميرون أو الغابون... إلا أن مظاهرها تظل واحدة من حيث التعبير عن الغضب العام تجاه الوجود الفرنسي.

ويمكن القول إن ثمة ثلاثة عناصر- من بين أمور - تسهم في تغيير صورة المشهد الجيواستراتيجي الإفريقي خلال المرحلة القادمة. أولاً يرى الشباب أنفسهم الآن بصفتهم أفارقة ويرفعون شعار كوامي نكروما "إفريقيا للأفارقة". أنها ليست قومية إفريقية ذات أصول غامضة بقدر ما هي فخر ومجد قاري يؤكد نفسه على نحو أكثر انفتاحاً على الخارج حيث يتحدث الجميع ـ بما في ذلك منتدى دافوس ـ عن إفريقيا باعتبارها قارة واعدة. ثانياً وضع عدد من المثقفين الأفارقة نظريات حول هذه الهوية الجديدة ومستقبل إفريقيا في النظام الدولي الذي يعاد تشكيله. ومن أبرز هؤلاء: أشيل مبيمبي، ومصطفى سو، وفيلوين سار، وقد التحق العديد منهم بالجامعات الأمريكية. ثالثاً: تقوم شبكات التواصل الاجتماعي بدور مهم من خلال إثارة حفيظة الشباب المتعطل عن العمل مثل حركات "فرنسا ارحلي" في السنغال، و"مكنسة المواطن " في بوركينا فاسو، و"فيليمبي" في الكونغو، و"لينا" في تشاد... كل هذه المجتمعات الافتراضية توفر أرضاً خصبة لمثل هذه الحركات الاحتجاجية وتصاعد وتيرة الخطاب الشعبوي.

أهمية الكتاب

يبدو التساؤل حول عودة ظهور الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ولاسيما منطقة الساحل مشروعاً. ومن الملاحظ أن معظم هذه البلدان (مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر) تعاني أيضاً وجود حركات إرهابية وجماعات تمرد عنيف، وبالتالي من المتوقع أن تكون أكثر تركيزاً على التعامل مع هذه التحديات الأمنية بدلاً من إضافة مشاكل جديدة. ولعله من الأفضل في مقاربات مواجهة ومنع الإرهاب أن يتم ذلك من خلال الإجراءات المتعددة الأطراف والثنائية بدلاً من الإجراءات الأحادية الجانب. وبعبارة أخرى، لا تستطيع دولة أن تهزم الإرهاب على أساس مستدام وتتصرف بمفردها، لأن الإرهابيين هم أنفسهم خبراء في استخدام الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود. إن هذا التركيز على الاقتراب التعددي في مكافحة الإرهاب تجسده جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إدارة عمليات مكافحة الإرهاب منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية.

وتدعو هذه القرارات صراحة المجتمع الدولي إلى العمل في شراكات تعاونية من أجل هزيمة الإرهاب. لقد تم تحقيق الكثير في هذا الاتجاه في إفريقيا سواء من خلال إنشاء أطر معيارية للسلام والأمن المتعدد الأطراف أو تنفيذ الأحكام المتفق عليها. لكن هذه الجهود تتعرض الآن للخطر بسبب عاصفة التغييرات غير الدستورية للحكومات في جميع أنحاء القارة في السنوات القليلة الماضية. ما الذي حدث خطأ؟ كانت هناك بدايات مبشرة مع عدم تسامح الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة مطلقاً مع أي تغيير غير دستوري للحكومة. ومع ذلك، فإن نظام العدالة الجزائي هذا لم ينجح تماماً بسبب تطبيقه على حالات قليلة.

إن الوضع الحالي في إفريقيا بالغ التناقض من حيث ردع الانقلابات العسكرية؛ إذ يلاحظ أن الجهود المبذولة لفرض عقوبات على الدول المخالفة تؤدي إلى إضعاف الرابطة القارية التي يلتف حولها الجميع في الحرب ضد الإرهاب. وما يزيد الوضع تعقيداً أن البلدان المتضررة لا تخضع لعقوبات متساوية حتى أن البعض لم تتم معاقبتهم أصلاً. ويمكن رؤية الآثار المترتبة على ذلك بسهولة في كيفية أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" على سبيل المثال لم تعد قادرة على تعزيز مهامها الإقليمية لمكافحة الإرهاب كما فعلت في الماضي.

لقد أشار بعض قادة الانقلاب إلى سوء إدارة عمليات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كأحد الأسباب التي دفعتهم لتغيير النظام السياسي. ومع ذلك فإن الكيفية التي تعاملت بها المجالس العسكرية مع القوات الغربية والدولية الموجودة في بلادها من المرجح أن يكون لها تأثيرات مدمرة في الجهود المبذولة لمنع الإرهاب ومكافحته على المستوى المتعدد الأطراف، وخاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا التي تشهد معظم الحالات. وعلى أية حال تسهم الفصول الواردة في هذا العمل الجماعي في تحقيق فهم أعمق لانقلابات الساحل الإفريقي وأهميتها، وتقدم رؤى نقدية حول الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المعقدة في المنطقة، وأهميتها العالمية، وآثارها في التطورات المتسارعة والاستقرار في المستقبل.

بنية الكتاب وتقسيمه

يركز هذا الكتاب من خلال فصوله المختلفة على التحولات المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا والنموذج الجيوسياسي الجديد التي أفرزته المجالس العسكرية الحاكمة، ولاسيما في دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر. تتناول الفصول الأربعة الأولى المقاربات النظرية للجوانب المختلفة من الانقلابات العسكرية وتداعياتها في منطقة الساحل الإفريقي. والتحديات التي تفرضها الانقلابات العسكرية على التحولات السياسية، والمشهد العسكري المتطور، والقضية الحاسمة المتمثلة في مكافحة الإرهاب في سياق هذه الانقلابات، ما يسهم في تقديم فهم شامل لهذا الموضوع متعدد الأوجه من وجهات نظر تحليلية مختلفة. كما يتناول التداعيات الجيوسياسية للانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، وتحليل الاقتصاد السياسي والمنافسة الدولية في إفريقيا.

كما يتناول موقف الولايات المتحدة من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل، وسياسات الصين بشأن موجات الانقلابات في وسط وغرب إفريقيا، كما يناقش التراجع السريع للنفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي. إضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على انخراط روسيا في منطقة الساحل واستغلالها للأزمات لأغراض جيوسياسية. ويتسم المنهج المستخدم في هذا الكتاب بالموضوعية ومقارنة تجارب دول الساحل وغرب إفريقيا على المستويين الماكرو والميكرو من خلال دراسات الحالة. كما يسعى إلى تحديد دور الجيش في العملية السياسية الإفريقية في سياقاتها التاريخية والاجتماعية وتأثيرات المواقف الدولية المتنافسة في المشهد السياسي والأمني في المنطقة.

يقدم الفصل الأول الذي يحمل عنوان "انقلابات الساحل الإفريقي: مقاربات تفسيرية متكاملة" من تأليف الدكتور أحمد أمل، تحليلاً عميقاً للانقلابات الأخيرة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي. يقدم الفصل ثلاث مقاربات مترابطة تهدف إلى تفسير هذه الانقلابات. يسلط النهج الأول الضوء على السياق الأمني الإقليمي، الذي فرض ضرورة التدخل العسكري المتزايد في الحفاظ على الأمن الداخلي. ويتعمق النهج الثاني في الديناميكيات الداخلية للقوات المسلحة في دول الساحل، ويكشف النقاب عن الانقسامات

المعقدة التي تواجهها على المستويين العرقي والمؤسساتي. أما النهج الثالث فيناقش أداء الحكومات المدنية في دول الساحل، ويكشف عن التحديات العميقة التي أفرزتها. وقد استلزمت هذه التحديات حلولاً غير تقليدية، مثل التدخل العسكري المدعوم بدعم شعبي واسع النطاق. ومن الواضح أن هذه المقاربات المتكاملة للدكتور أحمد أمل تقدم رؤى قيمة حول العوامل المتعددة الأوجه التي تسهم في الانقلابات الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها في استقرار المنطقة وقضايا الحكم فيها.

وتطرح الدكتورة رانيا حسين خفاجة في الفصل الثاني بعنوان "معضلات الانتقال.. التعثر السياسي وظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي"، سؤالين رئيسيين. يبحث أولهما في خصائص المرحلة الانتقالية بعد الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل. أما السؤال الثاني فإنه يتطرق إلى العوامل التي تفسر الاختيارات المختلفة في إطار المراحل الانتقالية. ويركز الفصل في المقام الأول على مالي وبوركينا فاسو، من خلال إبراز القواسم المشتركة بينهما. وفي كلا البلدين، كانت الانقلابات العسكرية ردود فعل على عدم الاستقرار السياسي الناتج عن عجز النظام السياسي عن التصدي بفاعلية للتحديات الأمنية. إضافة إلى ذلك، قاد هذه الانقلابات زعماء تبنوا خطاباً مناهضاً للغرب، ولاسيما فرنسا، وحصلوا على الدعم الشعبي من خلال التأكيد على السيادة الوطنية والاستقلال.

ومن أوجه التشابه اللافتة الأخرى التقارب الزمني بين الانقلابات المتعاقبة، وهو ما يعرف بالانقلابات "التصحيحية" أو "الانقلاب من داخل الانقلاب". وأخيراً، أدى الانقلابان العسكريان في كل من مالي وبوركينا فاسو إلى الإطاحة بالأنظمة المنتخبة ديمقراطياً، ما سلط الضوء على أن الانتخابات وحدها لا تضمن الحصانة ضد الانقلابات العسكرية. ويتجلى هذا بشكل خاص عندما تشوب العمليات الانتخابية مخاوف بشأن نزاهتها ومصداقيتها. وعلى أية حال، يقدم الفصل تحليلاً شاملاً للتعقيدات المحيطة بالانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، ويسلط الضوء على مرحلة التحول السياسي الحاسمة، لكن التي غالباً ما يتم تجاهلها، والتي بدأتها هذه الانقلابات والديناميات الأساسية. كما أنه يؤكد أهمية فهم هذه الفروق الدقيقة لمعالجة وتخفيف تأثير الانقلابات العسكرية في المنطقة بشكل فعال.

وفي الفصل الثالث، بعنوان "الأبعاد العسكرية.. التحالفات البديلة وتعقيدات بيئة الأمن في الساحل الإفريقي" يقدم أحمد عليبه تحليلاً مفيداً للقدرات العسكرية والتحالفات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي. تدور الحجة الأساسية حول القيود المفروضة على القوات العسكرية في البلدان المعرضة للانقلابات العسكرية، والاختلالات البنيوية الأساسية التي تعيق الإصلاحات الأمنية الناجحة وإعادة الهيكلة على المستويين الوطني والإقليمي. ويسلط هذا الفصل الضوء على الضعف المتزايد لهذه البلدان أمام التهديدات الأمنية غير التقليدية والجريمة المنظمة، التي تمتد من منطقة الساحل إلى خليج غينيا. ويبدو أن الجهود العسكرية التقليدية وأدوار الشركاء الجدد، مثل "فاغنر" والمبادرات الروسية الأوسع، ليست كافية لمعالجة هذه القضايا المتعددة الأوجه بفاعلية.

علاوة على ذلك، يؤكد الفصل الترابط بين البيئات التي مزقتها الصراعات والظروف الأمنية المتدهورة، ما يوضح أن التركيز على نقطة ساخنة واحدة فقط، مثل "ليبتاكو- غورما"، هو أمر مفرط في التبسيط. ويؤكد أن التحديات تمتد إلى ما هو أبعد من حدود منطقة معينة، وأن السياق الجيوسياسي الأوسع ضروري لفهم التعقيدات القائمة. ويخلص هذا الفصل إلى تأكيد الطبيعة المعقدة للتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والحاجة إلى استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد لمعالجة هذه التحديات المعقدة. ويشير إلى أنه لا توجد حلول سهلة وأن الوضع قد يستمر في التدهور، ما يتطلب ضرورة تبني نهج شامل وتعاوني.

وفي الفصل الرابع بعنوان: "الجماعات الجهادية.. الأنظمة العسكرية الجديدة وتحديات مواجهة الإرهاب العابر للحدود في الساحل الافريقي" يذهب د. محمد بوشيخي إلى منحى آخر حيث يرى أن تصاعد الانقلابات العسكرية في جميع أنحاء منطقة الساحل الإفريقي أدى إلى التحول نحو إعطاء الأولوية للحوار مع الجماعات الجهادية. وكان الدافع وراء هذا التغيير عوامل مختلفة، بما في ذلك فشل الدعم الروسي في تلبية الاحتياجات الأمنية للأنظمة القائمة، وتصاعد الكلفة البشرية والمالية لشن الحرب ضد المنظمات الجهادية، وتزايد خطر التوترات العرقية والمزيد من الانقلابات العسكرية. إضافة إلى ذلك، أدى تراجع

النفوذ الفرنسي في المنطقة، والوجود الأمريكي المتزايد في منطقة الساحل، والانسحاب المحتمل للنفوذ الروسي، إلى خلق مشهد جيوسياسي جديد، يفضل الحوارات على المواجهات. ويرى "بوشيخي" أن هناك ثلاثة محركات رئيسية تدعم هذا التحول نحو الحوار:

- **أولاً: العامل الدافع:** ويتمثل في فشل روسيا في تقديم الدعم الكافي للحكومات الإقليمية وما يرتبط بذلك من زيادة في كلفة عمليات مكافحة الإرهاب، إلى جانب القوة المتزايدة للجماعات الجهادية، ما يجعل الحوار أكثر جاذبية. كما أن الخوف من تفاقم التوترات العرقية وخطر وقوع المزيد من الانقلابات العسكرية هو الدافع وراء المفاوضات.
- **ثانياً: العامل المساعد:** يؤدي انخفاض النفوذ الفرنسي وزيادة درجة السيادة الوطنية إلى تمكين دول المنطقة من اتخاذ قرارات مستقلة عن التدخل الخارجي، والتي يمكن أن تكون محورية في تحديد النهج المتبع في التعامل مع الأزمات الأمنية.
- **ثالثاً: العامل المحفز:** تزايد الدعم الشعبي للحوار مع الجماعات الجهادية المحلية، إلى جانب التجارب السابقة لمحاولات التفاوض غير الرسمية، قد وفر أساساً للمعرفة العملية والوسطاء الموثوقين. وقد أدى استعداد الجماعات التابعة لتنظيم "القاعدة" للتفاوض في ظل ظروف معينة إلى إحياء الآمال في مبادرات الحوار بعد الانسحاب الفرنسي والدولي من مالي، ما يشكل سابقة إيجابية.

علاوة على ذلك، أدت التحديات المشتركة التي تواجهها دول المنطقة وتعرضها للضغوط الإقليمية والدولية إلى تعاون وتوحيد أوثق، وهو ما يرمز إليه "ميثاق ليبتاكو- غورما". ويعزز هذا الميثاق التعاون الدفاعي الإقليمي، مع تفضيل الحلول السلمية والدبلوماسية على استخدام القوة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت القارة الإفريقية تراجعاً ملحوظاً للنفوذ الفرنسي بشكل ملحوظ، وهي اللاعب المهيمن تاريخياً في المنطقة، وقد فتح هذا الفراغ الأبواب أمام القوى الصاعدة مثل روسيا والصين، الأمر الذي أدخل بعداً جديداً للمنافسة الدولية في إفريقيا مدفوعة بالسعي وراء موارد القارة القيمة.

وعليه يناقش الفصل الخامس الذي كتبته الدكتور سمر الباجوري بعنوان:" الاقتصاد والموارد: اتجاهات التنافس الدولي على الساحل الافريقي في ضوء الانقلابات العسكرية" هذا المشهد المتطور للمنافسة الدولية في إفريقيا من خلال عدسة هذه الانقلابات الأخيرة. كما يحلل وجود ومصالح القوى الأجنبية ويتنبأ بالسيناريوهات المحتملة للمنافسة المستقبلية داخل القارة.

وفي حين انخرطت إفريقيا في العديد من الشراكات الاقتصادية، فإنها كافحت من أجل الاندماج الكامل في سلاسل الإنتاج العالمية، ما يحد من قدرتها على إحداث تأثير كبير في إطار هذه الشراكات. ولمعالجة هذه القضية، يجب على الدول الإفريقية التركيز على إعادة هيكلة أنظمة الإنتاج لديها، وتعزيز القطاعات القادرة على دعم النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات. ويتوافق هذا النهج مع رؤية أجندة 2063 لتنمية إفريقيا ويوفر طريقا لإعادة تشكيل الديناميكيات الاقتصادية للقارة. وباختصار، يتعمق هذا الفصل في الديناميكيات المتعددة الأوجه للمنافسة الدولية في إفريقيا، ويسلط الضوء على آثار الانقلابات العسكرية الأخيرة على مستقبل القارة. ويؤكد الدور الحاسم لموارد إفريقيا الغنية في تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية ويسلط الضوء على ضرورة أن تضع الدول الإفريقية نفسها في موقع استراتيجي في هذا المشهد المتطور.

أما الفصل السادس الذي كتبه الدكتور توفيق أكليمندوس بعنوان: " مأزق باريس.. ملامح وأسباب تراجع الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي" فإنه يناقش الديناميكيات الدولية المتغيرة في المنطقة. ويسلط الضوء على كيف أن الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من دول الساحل قد أشارت إلى انخفاض هيمنة فرنسا وسيطرتها على هذه المناطق. ويؤكد الفصل أنه بينما تتراجع فرنسا، تعمل قوى عالمية أخرى مثل الصين وروسيا وتركيا والولايات المتحدة وإيطاليا على توسيع نفوذها في المنطقة. ويشير هذا المشهد المتغير إلى تزايد المنافسة على موارد إفريقيا. ويؤكد هذا الفصل كذلك الحاجة إلى تحليل هذه الديناميكيات المتغيرة في ضوء العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والثقافية. ويدعو إلى فهم التعقيدات التي ينطوي عليها الأمر وكيف تسهم الاحتياجات والخبرات المتنوعة للمجتمعات الإفريقية، فضلاً عن التفاعلات بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، في تطور الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل والصحراء. وبشكل عام، فإن الحجة

هي أن تراجع النفوذ الفرنسي هو جزء من منافسة دولية أوسع في المنطقة، وتحث على اتباع نهج شامل لفهم الطبيعة المتعددة الأوجه لهذه التغييرات.

وفي الفصل السابع الذي كتبته نسرين الصباحي عن التغلغل الروسي في الساحل الإفريقي، تدور المقولة المركزية حول مناورات روسيا الاستراتيجية داخل المنطقة. ويسلط الضوء على استغلال موسكو الذكي للمشاعر المعادية لفرنسا الناجمة عن الإخفاقات في مكافحة الإرهاب والتصورات السلبية لسياسة "فرانس/أفريك". تقدم روسيا نفسها باعتبارها المخلص والمنقذ من التأثيرات الاستعمارية الموروثة التي لا تزال تحول بين دول الساحل وبين السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية. وتتجلى هذه الاستراتيجية من خلال الحملات الدعائية الإعلامية التي حظيت بدعم شعبي مؤيد لروسيا.

ومن جهة أخرى تقيم موسكو علاقات قوية مع النخب العسكرية الحاكمة الجديدة في هذه الدول وتقدم أشكالاً مختلفة من الدعم. ويؤكد الفصل استخدام روسيا لمجموعة متنوعة من الأدوات لكسب النفوذ في المنطقة، مثل سياسات تبادل الأسلحة مقابل الموارد، وتوسيع أنشطة مجموعة فاغنر، وتعزيز الوجود الروسي في وسائل الإعلام الإفريقية. علاوة على ذلك، يؤكد هذا الفصل أمرين أساسيين يتعلق أولهما بنهج موسكو في التركيز على المساعي التعاونية بدلاً من المساعدات التقليدية، أما الثاني فيشير إلى براعة روسيا في الاستفادة من معضلة الأمن والديمقراطية في دول الساحل، واصطفافها مع الكتل السياسية المناهضة لفرنسا، والاستفادة من تراجع النفوذ الفرنسي، والسعي بنشاط لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة. ولعل ذلك كله يمثل تحولاً كبيراً في الوجود الاستراتيجي الروسي بالمنطقة.

وعلى أية حال فإن التحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء ترتبط بجملة من العوامل مثل المنافسات الإقليمية والشكوك حول التدخل الدولي، ولاسيما الغربي، فضلاً عن احتمال أن تصبح المنطقة ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية مثل تنظيم "القاعدة". كما تكافح بعض أفقر دول العالم في المنطقة، بما في ذلك مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا، للحفاظ على سلطة الدولة وأمنها نتيجة لتدفقات الأسلحة والمقاتلين الذين يدخلون المنطقة انطلاقاً من الأراضي الليبية منذ سقوط نظام العقيد القذافي عام 2011. ويشكل التنافس

المستمر بين الجزائر والمغرب عقبة رئيسية أمام التعاون الأمني الإقليمي الفعال، على الرغم من أن كلا البلدين يمتلكان القدرة على مساعدة جيرانهما في الجنوب. وقد يدفع النزاع بين هذين البلدين على قضية الصحراء الغربية دول الساحل إلى الاعتماد بشكل أكبر على أوروبا والولايات المتحدة لدعم مكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، فإن هذا يثير مخاوف بشأن تصوير الحكومات الوطنية على أنها عميلة وتابعة للغرب. ولعل الهدف النهائي يتمثل في أن تعمل الجزائر والمغرب على حل خلافاتهما الرئيسية والتعاون في الحرب ضد الإرهاب، لأن هذا سيكون الحل الأمثل لاستقرار المنطقة. ومع ذلك، فإن ثمة مخاوف - كما أبرزت فصول الكتاب – من حالة هشاشة الدولة الوطنية في المنطقة، بما في ذلك الفقر والفساد والافتقار إلى البنية التحتية الأمنية، وكلها يمكن استغلالها من قبل الجماعات الجهادية العنيفة. وبشكل عام، فإن الديناميكيات المعقدة في المنطقة والتحديات التي تواجهها في التصدي لخطر الإرهاب وعدم الاستقرار تجعل احتمالات تكرار الظاهرة الانقلابية أمراً لا يمكن تجنبه.

ويعكس موقف الولايات المتحدة من ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي تحولاً كبيراً في السنوات الأخيرة. في حين شهد النظام الدولي تحولات متسارعة، بما في ذلك صعود القوى العالمية الجديدة والنفوذ المتزايد للجهات الفاعلة من غير الدول، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحتل مكانة بارزة في الساحة الدولية. ويظل دورها لا غنى عنه في مختلف المناطق الاستراتيجية الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القارة الإفريقية.

لقد تطور النهج الأمريكي تجاه إفريقيا تدريجياً، خاصة أن صناع القرار داخل الولايات المتحدة أصبحوا يدركون أن الأحداث خارج الحدود الأمريكية تؤثر بشكل كبير في مشهدهم الداخلي. وهناك الآن اعتراف بأن المصالح الوطنية تتجاوز حدود الولايات المتحدة، وأن إفريقيا تقف باعتبارها أرض الفرص والوعود. لم يعد يُنظر إلى التحديات التي تؤثر في القارة، مثل الصراعات العنيفة والإرهاب، على أنها اهتمامات إفريقية بحتة؛ بل باعتبارها تهديدات أمنية عالمية، تؤثر بشكل مباشر في مصالح الأمن القومي الأمريكي.

وفي هذا السياق، يناقش الفصل الثامن الذي كتبه دكتور سامي السيد الطبيعة المتطورة لشراكة الولايات المتحدة مع القارة الإفريقية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار بعيدة المدى للأحداث خارج حدود الولايات المتحدة وأهمية إفريقيا باعتبارها جهة فاعلة عالمية. كما يسلط هذا الفصل الضوء على كيفية تشابك تحديات إفريقيا مع الاهتمامات العالمية ويؤكد حاجة الولايات المتحدة إلى تكييف شراكاتها الإفريقية لتتماشى مع الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة، مع الاعتراف بدور إفريقيا المؤثر في العالم.

وفي الفصل التاسع الذي كتبه الدكتور محمد فايز فرحات تميز بقدرة تحليلية عالية وسبر أغوار الموقف الصيني من موجة الانقلابات الأخيرة في وسط وغرب إفريقيا. وهو يرى أن قراءة الموقف الصيني بالمقارنة بموقفها من الموجات السابقة تكشف عدم حدوث تغيير جذري؛ إذ لايزال يقوم على التعامل مع هذه الانقلابات باعتبارها شأناً داخلياً، والتمييز بين الدولة والنظام، على نحو أسس لنوع من الاستمرارية في السياسة الصينية تجاه الدولة بعيداً عن طبيعة النظام السياسي القائم أو النخبة الحاكمة، الأمر الذي ضمن للصين أيضاً قدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه الانقلابات وغيرها من التحولات السياسية الجذرية التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية. ولا يمكن فهم هذه السياسة الصينية من ظاهرة الانقلابات بعيداً عن الموقف الصيني من الديمقراطية الغربية، بشكل عام، ومدى توافقها مع المجتمعات الإفريقية بشكل خاص، فضلاً عن عدم صدق الخطاب الغربي بشأن نشر الديمقراطية في الدول النامية؛ إذ ما زالت الصين ترى في هذا الخطاب في إفريقيا غطاء للتغطية على المصالح الغربية المتمثلة في ضمان السيطرة على الموارد الإفريقية.

ولا تختلف الصين عن الدول الغربية فيما يتعلق بامتلاكها مجموعة من المصالح، لا تختلف في جوهرها عن المصالح الغربية، والتي تتمثل بالأساس في مجموعة المصالح الاقتصادية من خلال ضمان النفاذ إلى الموارد الطبيعية، خاصة النفط والموارد المعدنية، إضافة إلى مجموعة من المصالح السياسية والعسكرية المتمثلة في تأمين الدعم الإفريقي للقضايا الصينية وعلى رأسها الالتزام العالمي بمبدأ صين واحدة وقطع الطريق على استقلال تايوان، وفتح أسواق جديدة للسلاح الصيني. لكن يظل الاختلاف الرئيسي بين الدول الغربية والصين في أن الأخيرة تستخدم أدوات أكثر جاذبية للدول الإفريقية، على رأسها الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم المشروطية السياسية.

"ليبتاكو- غورما" هي بؤرة التفاعلات التي تشهدها منطقة الساحل الافريقي. كدائرة حدودية مشتركة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو هشة أمنياً، ظلت مسرحاً رئيسياً لعمليات دولية لمكافحة الإرهاب، وأضحت في مرحلة ما بعد الانقلابات العسكرية التي اندلعت في الساحل واحداً تلو الأخر مركزاً لنمط معاكس من التفاعلات، فقد تشكل تحالف ثلاثي من النظم العسكرية الجديدة يحمل اسمها، ما يقوض تحالف (G5) الذي كان يضم إلى جانب تلك الدول الثلاثة تشاد وموريتانيا، ولطالما لعبت فرنسا دور القيادة من الخلف في هذا التحالفات وتلك البؤرة تحديداً، وعقب الانقلابات أصبحت روسيا هي اللاعب الجديد إلى جانب العسكريون الجدد.

خارج دائرة "ليبتاكو- غورما" هناك دوائر أوسع، حيث يسلط الكتاب الضوء على تطورات البيئة الإقليمية التي تمتد من الساحل إلى الساحل، أو من الساحل الشرقي لإفريقيا إلى الساحل الغربي، تتقاسم المخاطر والمهددات المزمنة والمتجددة في آن واحد، بصور متشابهة في بعض الدول، ومختلفة في دول أخري، في مشهد كاشف عن تعمق حالة عدم الاستقرار، مع انتعاش الظاهرة الإرهابية، وتنامي قدرات القوي الانفصالية، وامتداد موجة الانقلابات في غينيا (كوناكري) والغابون، والتي قد يكون لها ارتدادات أخري قد تجعل من الموجة الحالية هي مجرد حلقة من حلقات أوسع في القارة الافريقية.

وفي ظل تعدد الفاعلين من القوي الدولية، والقوي الإقليمية، والفواعل ما دون الدولة، تتشابك الدائرة الإقليمية في الساحل الافريقي مع دائرة أكبر ينعكس فيها فائض التحولات الجارية في النظام الدولي، وفي ظل تنافس القوي الكبرى على حلبة القارة الافريقية الغنية بالموارد. فثمة قوي دولية يتمدد نفوذها على حساب قوي أخري، وقوي ثالثة تسعي إلى إدارة التوازنات، ومن هنا تظهر فكرة جوهرية أخري يتطرق لها الكتاب، وهي التداعيات الجيوسياسية لكافة هذه التفاعلات في الدوائر الثلاثة، المحلية والإقليمية والدولية.

وربما يكون درس التاريخ الافريقي محل اعتبار في سياق تناول ظاهرة الانقلابات المتجذرة والمتكررة في القارة الافريقية، لكن ثمة مقاربات أخري لتفسير وتحليل الموجة الحالية من الظاهرة في منطقة الساحل الافريقي استعرضها الكتاب باستفاضة، ورغم الجهد الذي قدمه الخبراء عبر فصول الكتاب، إلا أنها تبقي مجرد قراءة أولية عميقة في مشهد معقد يصعب التنبؤ بسيناريوهاته المستقبلية، لكن ثمة اتفاق مبدئي بين الخبراء على أن معطيات الواقع لا تنسجم مع الطموحات السياسية والأمنية والتنموية التي وعد وبشر بها قادة الأنظمة العسكرية الجديدة وبرروا بها انقلاباتهم أمام الجماهير، بل ربما تتحول إلى استحقاقات مؤجلة في دورة تالية في مشهد قابل للتكرار.

ISBN: 978-9948-772-99-6

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

سكاي تاور ، جزيرة الريم، أبوظبي - إ.ع.م.
تليفون: 513 4444 - 02 - فاكس: 732 4444 - 02
www.futureuae.com

الإخراج الفني: عبدالله خميس